

the 1990s, the incidence of *S. flexneri* has increased in the United Kingdom [10]. In the United States, *S. flexneri* has been reported as the most common serotype in children with acute bacterial dysentery [11].

There is a paucity of data on the epidemiology of *S. flexneri* in the United Kingdom. In the 1970s, *S. flexneri* was the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery in the United Kingdom [12]. In the 1980s, *S. flexneri* was the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery in the United Kingdom [13]. In the 1990s, *S. flexneri* was the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery in the United Kingdom [14].

The purpose of this study was to determine the prevalence of *S. flexneri* in the United Kingdom. The study was conducted in the United Kingdom, where *S. flexneri* is the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery. The study was conducted in the United Kingdom, where *S. flexneri* is the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery.

The study was conducted in the United Kingdom, where *S. flexneri* is the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery. The study was conducted in the United Kingdom, where *S. flexneri* is the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery.

The study was conducted in the United Kingdom, where *S. flexneri* is the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery. The study was conducted in the United Kingdom, where *S. flexneri* is the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery.

The study was conducted in the United Kingdom, where *S. flexneri* is the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery. The study was conducted in the United Kingdom, where *S. flexneri* is the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery.

The study was conducted in the United Kingdom, where *S. flexneri* is the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery. The study was conducted in the United Kingdom, where *S. flexneri* is the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery.

The study was conducted in the United Kingdom, where *S. flexneri* is the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery. The study was conducted in the United Kingdom, where *S. flexneri* is the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery.

The study was conducted in the United Kingdom, where *S. flexneri* is the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery. The study was conducted in the United Kingdom, where *S. flexneri* is the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery.

The study was conducted in the United Kingdom, where *S. flexneri* is the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery. The study was conducted in the United Kingdom, where *S. flexneri* is the most common serotype isolated from patients with acute bacterial dysentery.

ويحتمل الصحة فان المسوغ للايتام من طهارة صلوة الامام المحكوم بها شرعا كما في صحة التمسك اذا
 القل مبنى على هذه الصحة فلو لم يكن هذه الصحة للمتمثل لم يصح الايتام فيها القسوى ابتداء
 قال سلمة الله ومنها انه يلزم شراء ما ليس العروة عن النظار وشراء لباس الصلوة مجزئ لهما
 على صباهما من ذكيتين او عنيهما ويجزئ اصددهما الاخر كما لو ضاف من حواوير ومع العني يجر
 الحاكم اقوله لا اشكال فيما ذكره ايده الله ولا يحتاج الى البيان اذ يدما بنية قال سلمة الله تعالى
 ومضا ان اذ كان اصددهما مجتهدا عدلا قلده صاحبه وليس لغيره الى الخروج معه الى اخره ويحتمل
 القول بجواز الاجبار مطلقا الى الافضل ولو كان اصددهما مجتهدا عدلا قلده صاحبه وليس
 للمقلدان يقول المجتهد ان اريد غير ذلك فاضح مع اليه لا قلده لان المجتهد لا يجب عليه في نفسه
 الخروج لاستغناءه عن المجتهد والمقلد ليس له ان يجبر على ما لا يجب عليه وهذا لا يحتمل من
 الاجبار لتوقف الوجوب عليه اذ لعله لم تقرر نفسه اليه مثل من يطلبه وان كان لا يطعن
 في عدالة فاذا لم يكن له اجباره ولم تحصل له واسطة عدل بنية وبين من يريد تقليده وكان
 صاحبه لا يطعن في اجتهاده وعدالة تعين عليه تقليده ولا يجوز الاستبداد بالواي ولو طلب
 المقلد الخروج معه لبقلا الا فضل ففع القول بتعين تقليد الافضل وعدم جواز تقليد المفضل
 يحتمل الاجبار وموجبا والظن العود لها قلنا قال سلمة الله معا ومنها انه اذا اراد اصددهما الخروج
 والاكتساب جبره الاخر الى هذا انتهى الشرح اذ لا لله بقاء الشارع في رضاه محمد والله اجمعين
 ١٢٤٢

بسم الله الرحمن الرحيم

قال يده الله تعالى وايضا مكروه العبادة مثل التغفل في الاوقات المكرهة والامكن التي تنكره
 فيها للصلوة وغير ذلك المراد انها اقل ثوابا بالنسبة الى غيرها وانها مكرهة فلا يكون في فعلها
 رجحان لان المرجح لا يكون راجحاه اقل سواء هذه المسئلة ثلثة اقوال عند الاصوليين الاول
 ان يكون العبادة من المندوب ان كانت مندوبة ومن الواجب ان كان واجبا لان العبادة مكره
 والراجح لا يكون مرجحا للثلاثة من المكروه والكرهية راجعة الى وصف خارج عن ماهيتها وان
 كانت في نفسها راجحة لكنها من المكروه لما لحقتها من كراهة لبعض مطلقها الشارح انما قسمها
 معني ان الاحكام واصبه وحكم ومندوب ومكروه ومكروه العبادة ومباح فاما القول الاضي

فبطا وما الثاني فله ظاهرا للفظ من حكم الله حيث يقول نكرو الصلوة فكذا فاسألوا
اليها ولكن المعنى من مرادهم صوابه فان الصلوة من غير موضوع وأما الكراهة راجعة إلى المكاه
أو الوقت أو اللباس أو غير ذلك ولهذا حث عليها ولو كانت ترجع إلى الصلوة نفسها لما كانت
الواجبة حيث يكره واجبة بل يكون فعلها من غير ما فلا يذم على تركها وأما القول الأول وهو أنها
من المندوب فهو الحق ولكن التوجيه بانها أقل ثوابا للنس على سبيل الحقيقة بل يجوز لأن الصلوة
في الحقيقة ثوابها لا ينقص وي زيد إلا من جهة نفسها وقد قلنا إن الكراهة راجعة إلى غير ذلك
نعم لما كانت الصلوة وهي الأفعال المخصوصة المعلومة لدى الله لها باعتبار فاعلها ومكان الفعل
والجهة وغير ذلك فتتابع تتوقف عليها من باب المقدمة ومن باب الشرط والسبب وتلك التتابع كالوقت
والمكان والجهة لبعضها مرأيا وموافقا لتناسل الصلوة وتزيد بها كمالا لأنها تتكاملها وبعضها يثبت
له تلك المزايا والخواص بل لها عكس وتلك المزايا والخواص لم يكن لها تلك المزية التي هي الخواص تريد
كما لو أن لم تقض تقضى المنع كان ثواب الصلوة وحدها أقل من ثواب الصلوة مع ثواب تلك الزايا
والخواص بل أقل من ثوابها مع تلك التتابع والمقدمات إذا لم تقض ضد المزية فإنها مجرى والمناسبة
يكون فيها ثواب عظيم وإذا اقتضت ضد المزية نقص من ثواب المناسبة بقليل ذلك الضد فيكون
نقص الثواب في الحقيقة وقامه وفي آياته راجعا إلى تلك التواضع والمقدمات وأما الصلوة نفسها
فلا ينقص في ثوابها ولا في آياتها من جهة نفسها وإنما يكسب كما قيل ينقص ثوابها فافهم
مكروه العباد من المندوب بل عدم موجب بغيره والآية عن راته قال الله تعالى وأيضا
من قصد السفر أربعة فراسخ فإن المشرك فصولا بين من أراد الرجوع ليوم فليقرض من لا يريد
يتم والاضراب خالية من القيد صريحا بل ظاهرا في عدمه كما يدل عليه الروايات أهل مكة في خروجهم
إلى عرفات فإن الظاهر أنهم لم يريدوا الرجوع ليومهم ولذا روي هذا الباب منها ما يدل على أن المسافة ثمانية
فراسخ ومنها ما يدل على أنها أربعة فالوجه الجامع بين الاضراب ووقفك الله زيارة أنه لا طاعة
أقول المسافة التي هي فيها قصر الصوم والصلوة ثمانية فراسخ والاضراب بها ناطقة وإن عثرنا
فيها بمسيرة يوم مرة وببعض يوم إلى غير ذلك فالمراد منها الثمانية وهي أربعة وعشرين ميلا وما حضر
القصير فيه رواية عيسى بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال في التقصير هذه أربعة وعشرين ميلا
فجعل ذلك الحد له ولو قصد أربعة فراسخ كما هو المستول عليه قال المفيد إن قصد أربعة أو يزيد ولو

يرد الرجوع ليوم يتخير في قصر الصلوة والقوم اقامها وهذا منه جمع بين الاخبار وليس لشئ يخص
 القصص الثمانية او ما يقوم مقامها بنطوق الاخبار ونفي الفقر مما ينقص عن ذلك كما استنفذ
 الشك وقال الشيخ يتخير في قصر الصلوة واقامها ولا يجوز له التقصير في الصوم وهو كشيخه
 في ارادة الجمع والرد عليه كالرد عليه وزيادة قال ابن ابي عقيل كل سفر سبغة يريدان او يريد
 ذاهبا وجائيا في يوم واحد او مادون عشرة ايام فعلى من سافره عند الارسول عليه السلام
 ان يصلي صلوة السفر ركعتين وكأنه نظر الى روايات اهل مكة فانه يريدون الرجوع ^{للمكة} _{للمكة}
 ولكنه ليس ليومهم الا اتم لا يقيمون عشرة ايام ولهذا قال او مادون العشرة وياتي جوابه
 والملا في المفاتيح جعل هذا المذهب متاجعلا من قسط طبعه على ابن ابي عقيل وقال سدد
 ان اراد الرجوع ليوم قصر واجبا وان كان من غده فهو يتخير في القصر والاقام وبه قال ابن بابويه
 ولا يعلم وجه هذا التخيير كما مضى لما ياتي وقال المشهور وهو الحق انه ان قصد الرجوع ليوم فله
 قصر مطلق لانه قاصد ثمانية فرائخ وشغل يومه والا اتم مطلق لان التمام ثابت قبل الخروج الى
 مادون الثمانية او ما يقوم مقامها وكذا بعده مجعلا بالاستصحاب ولا نهجلا احوط كما قاله في
 المختلف والصحيحة معية ابن وهب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ادنى ما يقصر له الصلوة
 فقال يريد ذاهبا ويريد جائيا فلما سئل عن ادنى مسافة لم يكن ما ينقص عنها اجابه بالبريد
 ولما كان سيرا البريد لا يشغل اليوم وحد التقصير اتما هو مسير يوم او بياض يوم او ثمانية
 فرائخ وهذا نصف ذلك ذكرى للذهاب والجنى ليكون بحكم مسير يوم لا يقال من اين قيد نحوه
 بالرجوع ليوم وليس فيه ما يدل على ذلك ولا في غيره كما هو اصل المسئلة فلعل الرجوع يراد به
 به الاغم ولو كان من العد كحكم اهل عرفه فانهم يخرجون يوم التوت ويرجعون يوم النخج كوثقة
 معوية ابن عمار ورواية اسحق بن عمار وغيرهما لا نقول ان قوله لا يريد ذاهبا ويريد جائيا
 جوابا عن ادنى ما تقصر له الصلوة ظاهر في المدعى لان المتبادر اليه انه في يومه كما لا يخفى على
 من له ادنى معرفة بالاساليب الكلام والتبادر اماراة الحقيقة وغير هذا القمالات وتجزئ والاصح
 اذا لم يكن مساويا لا يضر استدلال لان الظن والراجح جهة وهذا مضاف الى روايات الثمانية
 الفرائخ ومسير يوم وغير ذلك وهي حاصرة للقصر في هذا المقدار من التسلط والمعاديش
 اهل مكة فقد قال بعض علمائنا انها محمولة على النية وهو حمل متجه وان لم يجد به قابلا لان هذا

العامة لا تختص لانها دائرة مدار الاراء والمخالفة لاهل الحق وهذا احد المواضع واهل السبيل
 الشيعة المشتقة حول سبيل ارادته ولولم يكن الاتباع الاختلاف بين الشيعة لانه ابقى لهم
 لكفى في التيقن فانهم واما قولكم ادام الله علاكم ان الاضمار خالية من هذا القيد صريحا بل
 ظاهرة في علم جوابه ان هذا القيد وهو ارادة الرجوع ليوم قد نطقت به الاضمار تصريحا
 وظاهرا اما الظاهر كما في هذه الصيغة كما شرعناه منها واما التصريح ففيما رواه محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن التقصير قال في يريد قلت في يريد قال اذا ذهب يريد
 او رجع يريدا ورجع يريدا فقد اشغل يومه فتأمل في صراحة هذا في المتن قال في المعنى بعد
 ما ورد هذا الخبر وعليه يحمل الاضمار الواردة بالتقصير في اربعة فرائض فدلنا هذا الخبر على انهم
 اذا قالوا على ادى مسافة التقصير في يريد يريدون به ليريد الرجوع ليوم لا يشغل يومه بالسفر
 فهو ما في الحقيقة فاصد ثمانية فرائض ولهذا لما ساله محمد بن مسلم فقال في يريد فانك في ذلك من
 قوله واستغفر وكورة محمد بن مسلم ليؤكد ما استغربه لان المعلوم عنده مما شاع وذاع
 انها يريدان وقوله يريد خلاف ما علم ولو انما سمعه ليس بشايع ليقبل منه بدون تأكيد
 وانما سأل لتثبيت هذا المعلوم عند الامام عليه السلام اجابه بان المراد من قولي في يريد ليريد
 الرجوع ليوم لانه في الحقيقة فاصل ليريد بن فعبث عليه السلام عن هذا المعنى بقوله اذا ذهب
 يريدا ورجع يريدا فقد اشغل يومه وهو صريح لا غبار عليه والدليل على هذا المعنى زيادة
 على ما لا يحتاج الى الزيادة رواية صفوان كما في الاستبصار قال سالت الرضا عليه السلام
 عن رجل خرج من بغداد يريد ان يلحق رجلا على رأس ميل فلم يزل يتبعه حتى بلغ النهران
 وهي اربعة فرائض من بغداد فيفطر اذا اراد الرجوع ويقصر قال لا يقصر ولا يفطر لانه خرج من
 منزله وليس يريد السفر ثمانية فرائض انما خرج يريدان يلحق صاحبه في بعض الطريق فتبادلا
 السير الى الموضع الذي بلغه ولو انه خرج من منزله ولا يريد النهران ذاهبا وجائيا لكان عليه ان يريدا
 من الليل سفره لا فطر وان هو صبح ولم ينو السفر فبداله من بعد ان اصبح في السفر قصر
 ولم يفطر يومه ذلك في فائضه فانما كان مقصدا لم يبلغ يريدا لم يعقب ذهابه ولم يعقب
 الذهاب لم يجعل المخرج حكما في التقصير وان كان يريدا بل قال لا يقصر ولا يفطر مع انه يريد
 ثم قال ولو انه خرج من منزله يريدا النهران ذاهبا وجائيا وهو ارادة الرجوع ليوم كما هو ظاهر

عليه حكم التقصير ولهذا قال فان هو اصاب ولم ينو السفر قبله من بعد ان اصاب في السفر
 قصر بذهب الذهاب في القصد ليكون في الحقيقة قاصداً نية فراخ وما اشتراط البيئية
 النية في نظر القصور فانت خبر بما فيها من الخلاف ولا يضر ما نحن فيه بل صراحة المراد ومثله
 في الاستبصار انما موقفة عمار الساباطي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يخرج
 في صلاة له وهو لا يريد السفر فيمض في ذلك فيتمادى به المضي حتى يقص به ثمانية فراسخ كيف يصح
 في صلواته قال عاينقص ولا يتم الصلوة حتى يرجع الى منزله فيجعله موقفاً موجباً للقصر في الحج وفي
 الخبر الاول موجباً للتمام مع ان كلا منهما مأمورية السفر بغير قصد ولكن لما بلغ الثانية
 للثمانية صار ما بعد موجباً للقصر لانه اذا رجع الى منزله صار قاصداً لمسافة القصر لذلك
 الاول وما ذكرنا ظاهر الجواب عما ذهبوا اليه اولئك الاصحاب والله اعلم بالصواب وكتبت
 هذا الجواب على تراكم الاشتغال ونشئت البال والله هو العالم بجميع الاحوال
قاسمها ملكة تعال ما الصلوة المفروضة التي يجب فعلها على المكلف متى وفى الوقت
 وفي خارج الوقت طوره هذه الصلوة تكون في موضعين الاول في صلوة النية التي اذا
 الما في الوقت ثم لم يجد الماء فانه يجب عليه التيمم والصلوة قبل وجب عليه الصلوة اذا وجد الماء
 ولو خارج الوقت وكل حكم من تعذر الجنبه مع فقد الماء وكل من منه الرضا يوم الجمعة
 اذا كان محلاً فانه يتيمم ويصلي الجمعة فاذا تمكن من الخروج قضا وعاذ ظهر او هذا وان لم
 يكن خارج الوقت حقيقة لكنه لما اطلق عليه القضاء ظهر انما ياتي بتمه الكلام منه ولم
 يكن ذلك الاطلاق لغة بل اصطلاحاً على الاظهر اذ العرف المتعين في الجمعة وقد ذهب فيها
 تقضي في وقت الظهر طمراً وبالحكمة امثال هذه المسائل مما قيل فيه بقضاء الصلوة على المتيمم
 كثير وان كان الحق عدم وجوب القضاء الموضع الثاني في فاقد الطهورين فقيل لا يصح
 لفقد الطهور وهو شرط للصلوة اجماعاً والمشرط عدم شرطه لانه قال لا لا صلوة
 الا بطهور فمنع منها بدون شرطها فجعل حكم عدم الشرط حكم المانع الذي يلزم من وجوده عدم
 وهو أقوى من السبب عند التعارض فلا تجب الصلوة والا لزم تكليف ما لا يطاق ولا يجب القضاء
 اذ القضاء انما يجب بالبريد والله لو جب قضاء صلوة العيدين لو وجب بموجب الاداء وقيل
 يصح لقوله اذا امرتكم باسمي فاقوا منه ما استطعتم وقال ما لا يسقط الميسور بالمعسر

ولا يجب القضاء لما قال الاولون وقيل لا يصلح لما قال الاولون لفقد الشرائط ويقض الاستلزام
 الامر الاول الاموال الثاني لانه فرع خرج عنه ما صرح فيه بسقوط القضاء كالعيد وبقي الباقي
 لان الذمة مشغولة بيقين فلا يثبت الا بيقين وهو قضاء الصلوة وقيل يصلح ويقض لما
 ذكر وقيل ان ذكر الله في الوقت بقدر الصلوة لم يجب عليه القضاء لان الصلوة ذكرى معنى
 وصورة فامتنع الذكر الصوري لما دل على امتناعه عند فقد الشرط وثبت اليقين
 الذي للمعنى الدليل التنبه مما ندب الى الذي مع امتناع الذكر الصوري لوجود المانع كما
 في الحايض لقطعية المراءى حيث كان الذكر اللفظي الخاص انما شرع مقارنا للصوري سقط
 بسقوطه وبقي ما يؤدى مؤداه من ذكر الله في هذه الحالة كذكر الحايض وان لم يذكر صب
 عليه القضاء لليقين بسقوط الذمة مع عدم الايمان بشئ مما يمكن ان يصلح للبلية ولتركه
 الاتيان بما يستطيع من الامر الذي امر به والحق هو الرابع وهو انه يصلح امانة يعطى
 فلو جوبها عليه لعموم قوله تعالى الصلوة للذوات الشمس ولعموم النصوص المتكثرة والطهارة
 ليست شرطا عقليا وهذا وجب على الحايض سجود التلاوة وانما لم تجب الصلوة لخصوص
 النص ولو كانت شرطا في الوجوب لا اعتبر وجوبها قبل الزوال ولو كان كذلك لوجب في العكس
 وجودها فلا تكون شرطا خاصا ولا اختياريا فاذا وجب الصلوة مع اقل الصلوات الزوال
 ولم يجب قبله شئ اجماعا ووجوب الطهارة انما هو ثانيا وبالعرض لكن وجوبها بما عاين وجوب
 الصلوة والا لوجب على غنى المكلف بالعبادة المشروطة بها تعلقت بذمة المكلف
 وامر يحصل الشروط فما تعذر عليه ولم يستطع سقط عنه وحده كظايره لقوله
 اذا امرتكم بما فاتوا منه ما استطعتم وقال صلى الله عليه واله لا يسقط المأمور بما
 لمعسور فوجب الصلوة وامانة يقض ولا احتمال ان يكون ما دل عليه الدليل من وجوب
 الصلوة وانما هذه اتمامى تكليفه في حالة خاصة للضرورة وتجب في اخرى كما اوجب صلوة
 الجمعة من امرى الاعادة من منعه الزمان يوم الجمعة ومن وجب الاعادة على من تعدى الجنازة
 ولم تجد ما رد قضاء التيمم وجوب الصلوة حيث فاقم لاحتمال النقص الدليل
 على الحكم بوجوب الاداء بل لما ذكرنا من تحقق الخطاب عند الزوال والتكليف بتلك العبادة
 كان ما اشتغل به الذمة بيقين مستصحب الثبوت حتى يقض تلك الصلوة ولا منافات

لما امروا بغيرهم السلام بالكانظة في الدين حرم ووردوا عليه جماعة فظنوا
فيه ايديهم ثم انفسوا فيه من الجنابة ثم لبسوا مائة سقوا وداوهم ونجس ما بقي اغتاسم
وبثله ايمان الباقي ابلهم وعرفوا بنقصان تلك المسامة عقه ثم مضوا عنه وقد بقي
في اسفله خمسمائة وطل ثم شكوا فيه هل كان وقت تطهيرهم لا يديهم واغتاسلهم كرا
ام لا كيف يعلم ذلك اقول هذه المسئلة بعينها قد بينتها شيخنا البهائي في الاشاعيرة
رسالة الطهارة واب الماء كان كرا بطريق الاربعة المتناسبت بالجر والخطاين فواجبه
هنا لك على ان هذا صريح انه اثني عشر مائة وطل وهو كرا لانه قال سقوا بسدس مائة يعني
بمايتي رطل ثم قال ونجس ما بقي وهو اربعة مائتان لان الباقي الف رطل ثم قال وبثله
اثمان الباقي لان الباقي ثمان مائة وبقي بعد الثلثة الاثمان خمسمائة والجميع كرا وهو طاهر
قال سلمه ذلكهم في اي حال اوجب الشارع على المراء كل يوم ثمانية اغسال وقضاء احد
عشر يوما من شهر رمضان اقول ذكر العلامة في اكثر كتبه ان المتيقنة في حيضها الناسية
لوقت والعدد الا حوط لها ان تورد الى اسو الاحتمالات في ثمانية اصحاح ومن حمله
تلك الاحتمالات انها تعمل ما تعمل المتيقنة فتغتسل لصلوة الصبح وتغتسل ثانيا
لظفر تجمع بينه وبين العصر وتغتسل للمغرب كله فله ثلثة اغسال فاذا كانت في حال التحمل
الانقطاع حيضها ويحتمل دم المستقاة اغسلت للصبح غسلين احدها لاستباضة
الصلوة لاحتمال انها اسقاة والثاني لرفع الدم لاحتمال الانقطاع ويغتسل للظهر
غسلين كرا للصبح وتصل للظهر ثم تغتسل للانقطاع فتصل العصر ثم تغتسل غسيلين
المغرب كما قلنا وتغتسل بعد المغرب للانقطاع وتصل العشاء فله هي الحالة التي اوجب
عليها ثمانية اغسال على راي العلامة ومن تبعه واما انها يجب عليها قضاء صيام احد
عشر يوما لهذه المراء فعلى ما ذهب اليه العلامة من احتمال التلقيق في حيضها
لا احتمال ان حيضها عشرة وانه ابتداء بها في نصف يوم فيكون انتهاءها في نصف يوم
فيبطل عليها صوم احد عشر يوما قال سلمه انك تدعى اي صلوة تكون قضاء وهي في موضع
الاداء واي صلوة تكون اداء وهي في موضع القضاء اقول اما الصلوة التي تكون قضاء وهي
فموضع الاداء فيضاح المسئلة فيها وتحتاج الى بيان معنى القضاء فتقول قد يطلق القضاء

وبقاء

في ربه احد معان الاول قد يطلق ويراد به الايمان بالفعل كما قال الله تعالى فاذا قضيت
 الصلوة فانكشروا في الارض اي فاذا اصلتم الثاني استدل ان ما تعين وقت المحدث له اما
 بالشرع فيكم الاعتكاف الواجب بالنذر للظلمة مثلا او اوجبه على الفرد كقضاء الحج على الفور
 بعد عام الحج الذي افسده الثالث فعل الشئ السابق كقضاء الدين الرابع ما يكون مخا
 لفا لوضع ما حقه الموافقة كما لو كعيتي الاخيرتين مفتردا او لوضع الشارع كما على مذهب
 من يجعل الركعتين الاخيرتين اللتين بعد التسليم الامام فعمل الجهر مكان الاخفات
 لمكة لا يجوز عندنا وكقضاء السجدة المنسية بعد التسليم فان حققها ووضعها قبل مع
 ان الوقت وقتها الخامس المعنى المعروف وهو فعل الشئ الموقت بعد وقت المحدث له
 قال الشيخ الشهيد الاول في قواعد ومنه قولهم في الجمعة يقضى ظهرا وهو اول من جعل
 على المعنى الاول لان الاول لغوي محض واما هذا فمفسدة مناسبة للمعنى الشرعي وخصوصا
 عند قال الجمعة ظهر مقصود والمورد بالصلوة التي تكون قضاء في موضع الاداء
 هو هذا وهو الظاهر لمن بطلت الجمعة فانه يقضيها مع خروج الوقت او اختلال الشرط
 ظهرا وانما كانت الظهر بهذا المعنى قضاء مع انها تنوي اذا ان ذلك على فرض تعين
 الجمعة فاذا تعينت كان وجوبها بشرط وقتها وحداني بعض وقت الظهر فاذا
 تعينت وافسدها ببعض المبطلات او اختل شرط اوضح الوقت وجب قضاءها
 ظهرا ما قل من يقول بان الجمعة ظهر مقصورة والخطبتان على عوض عن الركعتين
 فاطلاق القضاء عليها من هذا يقي تقضى اذا فاتت اربعا وهذا هو المعنى المصطلح
 عليه من ان فعل الموقت به بعد خروج وقت المحدث له قضاء وانما تنوي الظاهر قضاء
 لانه هذه الفريضة لما كان في الاصل وقتها مرسعا وانما تضيق وقتها حيث تعينت
 ركعتين لمكان الاجتماع والخطبة فكان وقتها ركعتين فبقا فاذا انقضى وقت كونها
 ركعتين تعين وقت كونها اربعا وهو موسع وحيث كانت الركعتان هي الاصل في
 هذا اليوم وكانت متعينة لا يجوز بدلها حيث تكون ممكنة كانت الاربع قضاء با
 لتسوية الى الجمعة لانها بدل منها وعوض عنها بجل خروج وقتها وحيث كانت هذه
 الاربع لم تقع في غير وقتها كانت اداء فمن وان كانت فانها قضاء فان هذا من الشهيد

فلما قلنا صح ان يقاؤها قضاء وهي في موضع الاداء واما الصلوة التي تكون اداء وهي في موضع
القضاء ففي الصلوة التي ادرنا المكلف لها منها الطهارة ومكة وخرج الوقت فانها تقبل
كلها اداء وان خرج وقتها على الاصح المشر فيصدق عليها كل ولو وقع منها مكة في الوقت
لانه اكثرها كان خارج الوقت فحقا ان يكون باقيا قضاء ولهذا قال به بعضهم وان كان
الحق الاقل قال سلمة بن كهيل نعم مسئلة رجل مات وطف ابنا وادوا وصى لزيد بمثل نصيب
ابنه الا خمس مابق من ثلث المال واوصى لبيك بمثل نصيب ابنة السادسة مابق من ثلث
المال بعد اخراج نصيب الابن وثلث المال اقول هذه المسئلة انما تكون اذا اوصى المتوفى لابنه
ثلث ولزيد من ذلك الثلث بمثل نصيب الابن المدا المستثنى وبيك كل الا ما استثنى
وان الواو بثلث المال باعتبار ما يحيطه الموصى به بعد الاستثناء على فرض اوجازة الابن
للوصية في صيغة الموصى او بعد ازالة الالة من اللفظ وبالحمله فالمراد حاصل فخذ المال للموصى
له سواء جعله كله ثلث المال او المال كله مائة سهم وسهم فالابن اصد واربعون سهما وزيد
تسعة وعشرون سهما لانها مثل نصيب الابن الا خمس الباقى والباقى بعد نصيب الابن ستون
ونصفها اثني عشر واضيفت الى التسعة والعشرين كانت ك نصيب الابن اصد واربعون
ولبيك اصد وثلثون سهما لانها مثل نصيب الابن السادسة الباقى الذي هو الستون
وسدسها عشرة وطريق استخراجها ان ياخذ مخرج الكسرين وهما اصد عشر فيكون ذلك هو نصيب
الموصى به للابن على تقدير الوصية وعلى تقدير الاجازة هو نصيبه من المال ثم تضرب
عدد الواو والوصى لهم وهم هنا ثلثة في مخرج الكسرين وهو ثلثون تبلغ تسعين ونصف
الى الحاصل الكسرين يبلغ مائة وواحد فاذا سقطت فيه نصيب الابن وهو اصد واربعون
بقي ستون ونصفا المستثنى من نصيب زيد اثنا عشر بقى تسعة وعشرون وسدسها ثلثة
من نصيب بيك عشرة بقى له اصد وثلثون قال سلمة بن كهيل وعلى ما توصلت الاثنا عشر التي
بقية من اذنا عشر من غير طلاق اقول الا ولي من كان بينهما رضاع محرم على ما فصل في
كتب النفقة الثمانية الملاغنة اذا وقع بينهما اللعان على ما فصل حرمت عليه ابنا وانفسخ
نكاحها اربعة المعقود عليها في الاحرام عالماعدا انفسخ نكاحها وحرمت عليه ابنا انما
مسة اذا دخل بين دون التسع وفضاها حرمت عليها ابنا وانفسخ نكاحها السادسة اذا عقد

قال ١٠٩٩
رأس سائر

نصف من ثلثها
نصف من ثلثها
نصف من ثلثها
نصف من ثلثها

[illegible]

الثانية عشرة اذا تزوجها على انها بنت مهيبة فبانت انها بنت امه ففعل الفسخ فادفع
 الخلع العقد بغير طلاق فملك اثنتا عشرة وهنولاً اثنتا عشرة وصية الله على محمد واله
 قال سلمه الله تعالى مسألة ما تقولون في ميراث المفقود الخجل اذا كان له اربع زوجات
 واحدتهن حامل وله ثلاثة اولاد بنت فما حكم في قسمة ميراثه وما طريق القسمة بين الورثة اول
 اختلفت اقوال العلماء في حكم للمفقود ففعل الاصل حياته فلا يحكم لموته حتى تمضي من ولادته
 مدة لا يعيش مثل اليعاقب العادة وهي مائة وعشرون سنة وقيل في هذه الايام تكفي مائة
 سنة وقيل عشر سنين لو اية على ابن مهيبار وزهت بعضا من الى جوان قسمة ميراثه بين ستة
 اذا كانوا اولاداً وضمنوا وقيل يطلب في مدة اربع سنين فان لم يوجد قسم ماله بين ورثته
 وان لم يكونوا اولاداً بدون ضمان وهو النظم وعليه الفتوى وعلى المختار فاذا طلب باي الحاكم
 الشرعي اربع سنين فلم يوجد قسمت تركته وكيفية القسمة ان نفرض ثمانية لانيها خرج
 الثمن فالثمن واحد ينقسم على الاربع فنضرب الاربعة في اصل الثمن فنش الاثني عشر والثلاثين
 اربعة لكل ذرية واحد تبقى ثمانية وعشرون والورثة احدى عشر سهماً بنت وثلاثة ثلث اولاد
 والحمل يعزل له نصيب ولدين تضرب الا احدى عشر في الثلاثين فنش الزوجات من
 ثلثمائة واثنين وخمسين اربعة واربعون لكل واحدة عشر وللبنات ثمانية وعشرون وكل
 ولد ستة وخمسون وتبقى مائة واثنى عشر فعزل للحمل فان وضعت حياً فان كان ذكراً
 فلم يزل مال المعزول انصافاً وان كان ذكراً وانثى اخذ كل نصيبه ويبقى ثمانية وعشرون
 تقسم على الاثني عشر والاربعة الاولاد على حسب ميراثهم وان كانا اثني عشر يبقى ستة وخمسون
 تقسم على جميع الاولاد وكل ان كان ذكراً واحداً وان كانت انثى بقي اربعة وثمانون تقسم
 على الجميع وان كانا اثني عشر من كل واحد على كل واحد نصف نصيب الذكر ونصف نصيب
 الانثى على ما يختار فيسبغ ثمانية وعشرون تقسم كل حصة على اثني عشر وان كان خنثى
 وانثى لهما سبعين وبقي اثنان واربعون تقسم على الجميع وان كان خنثى وذو بقى اربعة
 عشر تقسم على الجميع ولهما مائة الاثني عشر وان كان خنثى واحدة بقي سبعون تقسم بينهم وان
 وقح الحمل ميتاً تقسم الجميع على الاصلاء ولا يرث الميت شيئاً ولا يرث من مات من المذكورين
 قبل مضي اربع سنين وان جعل ماله كماله سقط الحمل في البحر فان علم انثى بطنها حي استحب

حياته والا فلا فاذا حكم بحياته ولم يعلم انه ذكرا وانثى قبل يقرع عليه لانها لكل امشكلا وقما
يجعل له مال الخنثى وهو الاولى قال سلمة انكدة مسئلة ما كيفية قسمة ميراث الفرقى اذا
غرق ومعه ابنة ولا بنه اولاد واخوة اقول واغرى هو وابنه فرض اولاد صوت الابن واخذ الاب
السندس ان كان للابن اولاد والا فالمال للاب كله ثم يفرض موت الاب فيأخذ الابن المال
كله ان لم يكن وارث سواء وكانت هذه الاخوة المذكورة في السؤال اخوة الابن من غير ابية
بل يرجع المهر وثمنه عليه بل لا فائدة في فرض توريث الاب وان كان له وارث اخذ الاب
نصيبه من جميع تركه ابنة الاما ورث منه وللمكان الابن لورثته ومال الاب لورثته كما اذا
كانت الاخوة المذكورين اولاد والاب اوله اب وغيره من الورثة ومنها مسئلة ما يجوز
الخنثى المشكل من الميراث اقول اذا تحقق كون الولاد خنثى مشكلا بالعلامات المذكورة با
عتبار الابداء في البول والانقطاع او بعد الاضلاع لو امكن فاذا تعذرت معرفة قبل
ليستخرج حكمه بالقرعة فان خربت بكونه ذكرا ورث نصيب الذكور وان كان انثى ورث نصيب
الانثى وقيل يرث نصف نصيب الذكور ونصف نصيب الانثى وهو الحق فيكون نصيب ذكي
الاربع وهو ظاهر والمجد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده تعالى لا وفعله بما اوحى اليه على جميع الخلق تفضيلا
فاذا ما فرض عليه وصدع بما انزل عليه ورتل القرآن توتيلا تحية الله عليه والستحقظ
واصحابه المنجيين بكى واصيلا اما بعد فيقول العبد المسكين احمد ابن زين الدين
الاصم هذه عبارة في بعض اسرار التجويد مشتملة على اغلاار التسديد واعلا التجويد جمعتها
لاتماس من وصبت على طاعتهم والى صنتي الامثال اجابته متقربا الى الله ولا حول ولا
قوة الا بالله وما تلتها على فصول ستة وخاتمة الفصل الاول في الادغام وهو
لغة اذ قال شىء في اخر عينا سبغ بينهما وكذا في الاصطلاح ادخال حرف في اخر وهو
قسمان صغير وكبير فالكبير ادغام مقرب بعد اسكانه في اخر وهو يكون في المقام
ثلاثي وهما ما تنفصا مخرجا وصفة وفي المقاربين وهما ما تقاربا مخرجا وصفة وفي
المتقي السنين وهما ما اتفقا مخرجا لا صفة مثل قال لكم وخلقكم وبليت طائفة

